



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" التعدين "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرين الرواشدة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

2	ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (التعدين)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع التعدين

قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعریفات
8	جدول (2) ترتیب مساهمة قطاع التعدين الفرعی ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التعدين
11	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التعدين من الاستهلاك الوسيط الكلي
12	جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التعدين من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

10	الشكل (1) أهم مدخلات ومخروجات قطاع التعدين
13	الشكل (2) مدخلات قطاع التعدين حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (التعدين)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 3 قطاعات فرعية تمثل قطاعات الصناعات الاستخراجية، وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقليل صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع التعدين استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي 2.10%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الإنتاج الكلي 1.82%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التعدين 73.0% ضمن قطاعات الصناعة الاستخراجية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الصادرات الوطنية 4.98%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في تعويضات العاملين 2.34%.
- كان قطاع صناعة الأسمدة والمبنيات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التعدين.
- كان قطاع خدمات أخرى (المحلية) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع التعدين نسبة إلى استهلاكه الوسيط.
- كانت منتجات الآلات الهندسية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع التعدين نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجهها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تحمل مسؤولية العملية الإنتاج، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتعلق ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه ال碧ود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج .
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يكتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتفاع باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تتمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبواتس، والغوسفات، والصخر الريفي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد حام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً جذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات المادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطة المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتتوفر الجداول أداؤها؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخددي القرارات وراسمي السياسات ومعددي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين وال محللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع التعدين استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الصناعة الاستخراجية والمتمثل نشاطه في استخراج المعادن الكيميائية والأسمدة.



أهم مؤشرات قطاع التعدين:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي 2.88% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي 2.10% محتلاً بذلك المرتبة 13 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات الاستخراجية 2.33% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع التعدين المرتبة 15 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.82%， والمرتبة 1 من بين أعلى قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 78.12%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاعات الصناعات الاستخراجية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (الم المحلي والمستورد). وتح Mum the القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التعدين 73.0% ضمن قطاعات الصناعات الاستخراجية محتلاً بذلك المرتبة الأولى.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية لل الاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 5.11% لقطاعات الصناعات الاستخراجية والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية و 94.89% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع التعدين المرتبة 4 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 4.98%，واحتل المرتبة 1 من بين أعلى قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 97.60%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.50% لقطاعات الصناعات الاستخراجية و 97.50% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع التعدين المرتبة 9 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.34%，واحتل المرتبة 1 من أعلى قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 93.68%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع التعدين الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	13
الإنتاج الكلي	15
الصادرات الوطنية	4
تعويضات العاملين	9

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التعدين:

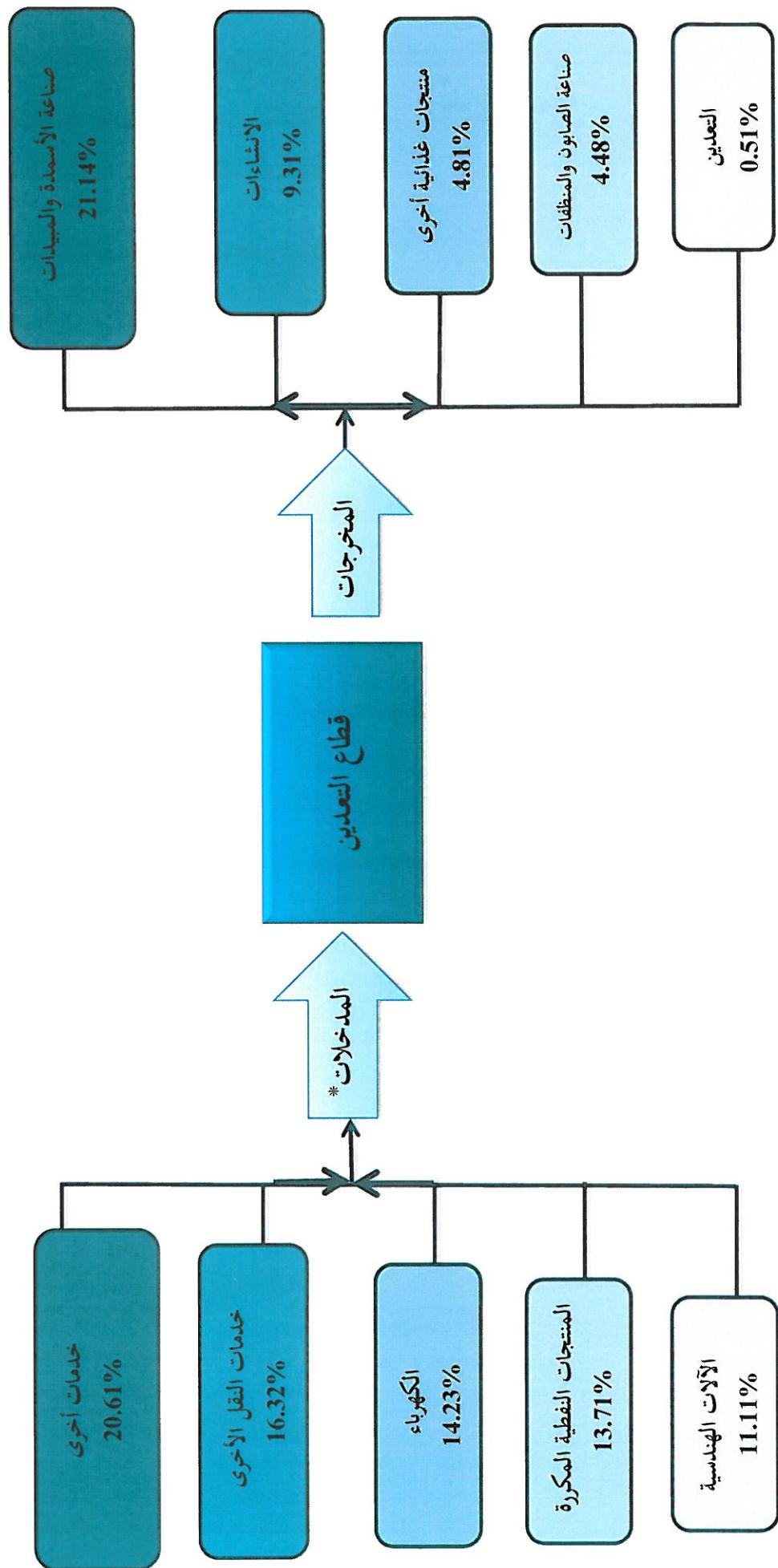
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	صناعة الأسمدة والمبادات	21.14
2	الانشاءات	9.31
3	منتجات غذائية أخرى	4.81
4	صناعة الصابون والمنظفات	4.48
5	التعدين	0.51
6	خدمات النقل الأخرى	0.17
7	المنتجات الصيدلانية	0.16
8	منتجات المعادن الأساسية	0.16
9	منتجات اللحوم والأسماك	0.15
10	خدمات أخرى	0.08
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		41.13
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		58.87
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التعدين. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع التعدين حيث احتل قطاع صناعة الأسمدة والمبادات المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التعدين بنسبة 21.14%， وجاء قطاع الانشاءات في المرتبة الثانية بنسبة 9.31%， وقطاع منتجات غذائية أخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 4.81%， أما قطاع خدمات أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.08%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع التعدين ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 41.13%， ومكونات الطلب النهائي بنسبة 58.87%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع التعدين



*المدخلات: تمثل نسب الامتصاذه الوسيط الكلي (الم المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التعدين من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	خدمات أخرى	20.61
2	خدمات النقل الأخرى	16.32
3	الكهرباء	13.27
4	المنتجات النفطية المكررة	11.37
5	النقل البري	6.53
6	المياه	4.10
7	التجارة	2.06
8	صناعة الدهان	1.79
9	التعدين	1.19
10	خدمات الأعمال	1.10
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		84.83
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		15.17
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواءً أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع التعدين. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع خدمات أخرى المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع التعدين مخرجاتها بنسبة 20.61%， في حين جاء قطاع خدمات النقل الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 16.32%， وقطاع الكهرباء في المرتبة الثالثة بنسبة 13.27%. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة العاشرة بنسبة 1.10%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التعدين من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الآلات الهندسية	10.287
2	المتجهات النفطية المكررة	2.347
3	الكهرباء	0.957
4	منتجات المعادن المشكلة	0.743
5	صناعة الدهان	0.440
6	صناعة الورق ومنتجاته	0.278
7	المتجهات الكيماوية الأخرى	0.050
8	المتجهات البلاستيكية	0.039
9	الطباعة والنشر	0.011
10	صناعة الصابون والمنظفات	0.006
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		15.17
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		84.83
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع التعدين. وقد احتلت منتجات قطاع الآلات الهندسية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع التعدين بنسبة 10.287 %، وجاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 2.347 %، وقطاع الكهرباء في المرتبة الثالثة بنسبة 0.957 %. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الصابون والمنظفات في المرتبة العاشرة بنسبة 0.006 %.

الشكل (2) مدخلات قطاع التعدين حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

